طبيعة البناء التنظيمي وعملية توزيع السلطة والاختصاص لحركة فتح

خالد خليل أحمد الشيخ عبد الله

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة طبيعة البناء التنظيمي وعملية توزيع السلطة والاختصاص لحركة فتح، وقد حاولت الدراسة مناقشة موضوعها من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية، وهي: البناء الهيكلي والتنظيمي لحركة فتح والعضوية فيها، وعملية توزيع السلطة والاختصاص، وعملية صنع القرار داخل حركة فتح، واستخدمت الدراسة المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، كما واعتمدت أيضًا على عدة مداخل بحثيه أخرى، وقد خلصت الدراسة إلى أنَّ طبيعة البناء التنظيمي داخل حركة فتح تعبر عن هيكلية ديمقراطية ومتماسكة، وبأنَّ عملية توزيع السلطة والاختصاص تتم بطريقة الانتخابات الديمقراطية، أما عن عملية صنع القرار فإنها تتم بطريقة غير ديمقراطية، حيث ترتكز بيد رئيس الحركة.

Abstract:

The study aimed to know the nature of the organizational structure and the process of distributing power and jurisdiction to Fateh movement, The study attempted to discuss the topic through three main indicators: The structural and organizational structure of Fateh movement and its membership, And the distribution of power and competence, And the distribution of power and competence, And the decision-making process within Fateh movement, And the study used inductive method and deductive approach, And also adopted several other research entries, The study concluded that the nature of the organizational

structure within the Fateh movement reflects a democratic and coherent structure, And that the process of the distribution of power and competence takes place in the manner of democratic elections, While the decision-making process is carried out in an undemocratic manner, Where they are based on the head of Fateh movement.

المقدمة:

يُعدُّ هيكل البناء التنظيمي لحركة فتح هو النظام الذي وضعته الحركة في مرحلة البداية والتأسيس ما قبل انطلاقتها عام ١٩٦٥م، حيث أنَّ الأهمية الأساسية للبناء الهيكلي للحركة تكمن فيما يعكسه من تصورات بُنيت عليها الحركة منذ البداية، وهذه التصورات التي انبثقت منها نظرتها الأولى للنظام، وخطط العمل، وهيكل البناء التنظيمي للحركة، الذي يُشكل المنطلق الأساسي الأول للتحرير ركنها الأهم، وباعثها الأول الذي أعطاها لونها، وطبيعتها، ومنهجها، واستراتيجيتها، وتناقش هذه الدراسة موضوعها، من خلال المواد المنصوصة في النظام الداخلي للحركة والعضوية فيها، وكيفية توزيع السلطة والاختصاص، وعملية صنع القرار داخل الحركة.

مشكلة الدراسة:

وقعت حركة فتح في إشكاليات كثيرة على مدار سنوات عمرها، والتي أهمها؛ ما يتعلق بتحقيق الديمقراطية داخل مستوياتها التنظيمية، وبالأبنية الداخلية لها، حيث تكمن مشكلة الدراسة في النظر إلى مدى تحقيق الديمقراطية داخل حركة فتح، وذلك من خلال المؤشرات الرئيسية التي حاولت الدراسة مناقشتها، فعلى الرغم من تأسيس حركة فتح منذ العام ١٩٦٥م، إلّا أنَّ التساؤل المطروح هو: **ما مدى تحقيق حركة فتح للديمقراطية داخل مستوياتها التنظيمية؟**

وسيتم الاجابة على هذا التساؤل الرئيسي للدراسة من خلال مراجعة طبيعة البناء التنظيمي لحركة فتح، وبطبيعة العضوية داخلها، وعملية توزيع السلطة والاختصاص وكذلك عملية صنع القرار داخلها.

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف التي عملت على الكشف عن طبيعة البناء التنظيمي وعملية توزيع السلطة والاختصاص لحركة فتح، وتحليله وتتبعه، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على كل مما يأتي:

١. القاء الضوء على البناء الهيكلي والتنظيمي لحركة فتح.
٢. توضيح أنواع العضوية في حركة فتح.
٣. تحليل كيفية توزيع السلطة والاختصاص داخل حركة فتح.
٤. تقديم قراءة علمية لعملية صنع القرار داخل حركة فتح.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الجوانب الآتية:

١. تكمن أهمية الدراسة أولًا في الموضوع الذي تعرَّض له الباحث بالدراسة، من حيث ملامسته لقضية حساسة ترتبط بطبيعة البناء التنظيمي وعملية توزيع السلطة والاختصاص لحركة فتح، التي تعد كبرى الفصائل السياسية الفلسطينية التي تؤثر على المشهد السياسي الفلسطيني، والتي ترأس النظام السياسي الفلسطيني.
٢. تنبع أهمية الدراسة–أيضًا- في كون الدراسةُ تأتي استكمالًا لدراسات سابقة تناولت مستوى الديمقراطية داخل حركة فتح، دون إلقاء الضوء على مؤشرات الدراسة الحالية، وهذا ما يجعل للدراسة قيمة علمية إضافية جديدة.

منهجية الدراسة:

راعى الباحث التكامل المنهجي واستخلاص النتائج، والاسترشاد بالأسس والقواعد العلمية للمنهجين الاستقرائي والاستنباطي اللذين استعان بهما الباحث في دراسته، كما استند الباحث إلى منهجية مركبة تقوم على المزاوجة بين مداخل نظرية عدة، وهي: المدخل التاريخي، والمدخل الوصفي التحليلي، ومدخل تحليل المضمون.

المؤشر الأول: البناء الهيكلي والتنظيمي لحركة فتح والعضوية فيها

يتكون البناء الهيكلي والتنظيمي لحركة فتح من: اللجنة المركزية، والمجلس الثوري، والمؤتمر العام، ولجنة الإقليم، ولجنة المنطقة، والأُطر القاعدية للحركة؛ وذلك كما ورد في النظام الداخلي لحركة فتح، بالإضافة إلى طبيعة العضوية داخل الحركة.

أولًا: اللجنة المركزية

تُعدُّ اللجنة المركزية لحركة فتح هي القيادة المركزية للحركة، التي ينتخب المؤتمر العام أغلب أعضائها، ويتم تعيين الباقي بعد المؤتمر، ويتوزع على أعضاء اللجنة المركزية المسؤوليات السياسية، والتنظيمية، والإعلامية، والمالية، والأمنية، والاجتماعية، والعلاقات الخارجية، وشؤون الأرض المحتلة، وغيرها[١]، وقد تكوّنت اللجنة المركزية لحركة فتح مع نشوء الحركة، وتطورت مع تطور وتعمق تفاعلها الثوري، وهي اللجنة التي تتولى قيادة الحركة، وقيادة فعاليتها، وتدير تنفيذ مهماتها المختلفة[٢]، حيث تتمثل برئيس الحركة، ونائب الرئيس، وأمين سر اللجنة المركزية، ونائب أمين اللجنة المركزية، وباقي أعضاء اللجنة المركزية، وتُعد اللجنة المركزية هي الأداة التنفيذية للمؤتمر العام، ولها كل الصلاحيات التي تمكّنها من إدارة الحركة وأجهزتها، وهي التي تقرر الدعوة لانعقاد المؤتمر العام[٣].

أما عن شروط العضوية في اللجنة المركزية فقد حددت **المادة رقم (٣٩)** من النظام الداخلي بأنْ "يشترط في العضو المرشح للجنة المركزية أنْ يكون قد انقضى على عضويته العاملة في الحركة عشرون عامًا على الأقل دون انقطاع، وبشرط حصول المرشح على (٢٥%) من عدد أصوات المقترعين"[٤].

ثانيًا: المجلس الثوري

يتمتع المجلس الثوري في حال انعقاده بسلطة أعلى من سلطة اللجنة المركزية[٥]، ويتشكل المجلس الثوري لحركة فتح من أعضاء اللجنة المركزية، بالإضافة إلى ثمانين عضوًا ينتخبهم المؤتمر العام من بين أعضائه، ومن كفاءات حركية مدنية وعسكرية تختارهم اللجنة المركزية بأغلبية ثلثي أعضائها بما لا يزيد عن خمسةٍ وعشرين عضوًا، ومصادقة المجلس الثوري، ومن عشرين عضوًا بحد أقصى تسميهم اللجنة المركزية بأغلبية ثلثي أعضائها ومصادقة المجلس الثوري من أسرى الحركة لدى الاحتلال الإسرائيلي يحتسبون في النصاب لدى تمكنهم من حضور الاجتماعات[٦]. أما عن شروط العضوية في المجلس الثوري، فقد حددت المادة رقم (١٩) من النظام الداخلي بأنَّه: "يشترط في المرشح لعضوية المجلس الثوري أنْ يكون قد انقضى على عضويته العاملة في الحركة خمسة عشر عامًا دون انقطاع، وأنْ لا تقل مرتبته التنظيمية عن عضو لجنة إقليم أو ما يعادلها في القوات وفي الأجهزة الحركية"[٧].

ولا يجوز أنْ يكون أعضاء المجلس الثوري من أعضاء اللجنة المركزية[٨]، أما عن عدد أعضاء المجلس الثوري -وحسب اطلاع الباحث في مؤتمرات الحركة-، فهو لا يوجد له عدد ثابت، إلّا أنَّه لا يقل عن (١٠٠) عضوًا، ولا يزيد عن (١٣٠) عضوًا، ففي المؤتمر العام السابع لحركة فتح، الذي انعقد في مدينة رام الله في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠١٦م، كان عدد الذين تمَّ انتخابهم لعضوية مقاعد المجلس الثوري والبالغ عددها (٨٠) مقعدًا من أصل (٤٣٦) مرشحًا، فيما تمَّ تعيين عشرين عضوًا من قبل رئيس الحركة، وتمَّ المصادقة على تعيينهم من قبل اللجنة المركزية المنتخبة[٩].

ثالثًا: المؤتمر العام

يعتبر المؤتمر العام أول الأجهزة القيادية في حركة فتح، وأهمها، فهو أعلى سلطة قيادية في الحركة في حال انعقاده، ومن المفترض أنْ ينعقد كل ثلاث سنوات بدعوة من اللجنة المركزية، أو نصف أعضاء المجلس الثوري[١٠]، إلّا أنَّه لا يجتمع

بشكل منتظم لأسباب داخلية وخارجية[١١]، ويتشكل المؤتمر العام من أعضاء اللجنة المركزية والمجلس الثوري، وأعضاء المجلس الاستشاري للحركة، وممثلي الأقاليم المنتخبين في مؤتمرات الأقاليم، وأعضاء الحركة العسكريون حسب اللائحة الخاصة بمؤتمر الحركة، وعدد من كوادر الحركة، العاملين في المنظمات الشعبية والمهنية، والهيئات القيادية للأجهزة الحركية (المفوضيات)[١٢]، وينعقد المؤتمر في دورة انعقاده عادة مرة كل خمس سنوات بدعوة من اللجنة المركزية للحركة[١٣].

رابعًا: لجنة الإقليم

يطلق اسم الإقليم على أي فرع من فروع الحركة التنظيمي ضمن حدود المحافظة داخل الوطن، أو دولة ما خارج الوطن، ويقصد به جغرافيًا في الوطن، محافظة أو جهة منها، وتنظيميًا يتشكل من لجنة تتبعها لجان تكون مسؤولة عن جميع النشاطات في الاقليم، وتعتبر لجنة الإقليم أعلى قيادة لحركة فتح في نطاق إقليمها، ولها مطلق الصلاحيات في إدارة الإقليم، وتقوم برفع تقاريرها إلى مفوضية التعبئة والتنظيم التابعة للجنة المركزية للحركة، وهي تعقد اجتماعاتها كل أسبوعين على الأقل[١٤]، ويضم الإقليم داخل الوطن عشر مناطق تنظيمية مستوفية للشروط التنظيمية فأكثر، كما يضم الإقليم خارج الوطن ثلاث مناطق أو أكثر، بحيث تكون مستوفية للشروط التنظيمية، ويتشكل الإقليم في الحركة من مناطق تنظيمية تتفرع بتسلسل هرمي إلى خلايا وأجنحة وشعب[١٥].

تتشكل لجنة الإقليم من عدد لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن سبعة أعضاء في الإقليم خارج الوطن، ومن عدد لا يقل عن (٩) أعضاء ولا يزيد عن (١٥) عضوًا في الإقليم داخل محافظات الوطن وفي الساحات الخارجية[١٦]، أما عن مؤتمر الإقليم، فإنَّه يتشكّل من أعضاء لجنة الإقليم، وأعضاء لجان المناطق التابعة للإقليم، وعضو واحد في كل منظمة شعبية في الإقليم لها مكتب حركي ويختاره المكتب المختص، والأعضاء السابقون في لجنة الإقليم أثناء المؤتمر السابق، وينعقد مؤتمر الإقليم كل عامين، أو يمكن دعوة مؤتمر الإقليم للانعقاد في اجتماعات طارئة، أو يمكن أنْ ينعقد بقرار من لجنة الإقليم.

خامسًا: لجنة المنطقة

يطلق اسم منطقة على الإطار الذي يتكون من عشر شعب تنظيمية على الأقل داخل الوطن، وخمس شعب تنظيمية على الأقل خارج الوطن، وثلاث شعب تنظيمية على الأقل في الأقاليم الطلابية[١٧]، ويتشكل مؤتمر المنطقة من أعضاء لجنة المنطقة، وأعضاء لجان الشعب، والأعضاء السابقين في لجنة المنطقة أثناء المؤتمر السابق، وبما لا يزيد عن (١٠%) من الكفاءات الفاعلة ترشحه المنطقة وتقرها لجنة الإقليم إنْ رأتْ ضرورة لذلك[١٨]. ويمارس مؤتمر المنطقة بعض الصلاحيات، أهمها: مناقشة تقارير لجنة المنطقة وقراراتها وأعمالها ومحاسبة أعضائها، وانتخاب العدد المطلوب للجنة المنطقة من (٥ – ٩) أعضاء من بينهم امرأة على الأقل من أعضاء مؤتمر المنطقة داخل الوطن، ومن (٥ - ٧) أعضاء خارج الوطن بطريقة الاقتراع السري المباشر على أنْ لا تقل عضويته العاملة في الحركة عن سبع سنوات داخل الوطن وفي الساحات الرئيسية[١٩].

سادسًا: الأُطر القاعدية

تتكون الأُطر القاعدية في أقاليم الوطن من: الخلية؛ والتي تتكون من خمسة إلى سبعة أعضاء بمن فيهم أمين السر، والجناح؛ الذي يتكون من خمس خلايا، والشعبة؛ وهي تتكون من خمس أجنحة.

وتمثل الشعبة موقعًا أو قرية أو مخيمًا أو ناحية من مدينة جغرافيًا، ويكون عضو قيادة المنطقة المكلف باللجنة التنظيمية هو المسؤول عن هذه الشعب داخل المنطقة، وتتكون كل شعبة من (٢٣١) عضوًا، يختارون من بينهم سبعة أعضاء لقيادة الشعبة.

سابعًا: طبيعة العضوية داخل حركة فتح

تؤمن حركة فتح بقدسية العضوية وحرية الإنسان، وترفض مبدأ الانتقام ولا تقره، ولا تقبل المساس بحق المواطن في المشاركة في الثورة أو تعطيل هذا الحق إلّا عندما تكون هذه المشاركة مصدرًا خطيرًا يهدد سير الحركة وأمنها[٢٠]. ويعتمد البناء التنظيمي لحركة فتح على الأعضاء كأفراد، والذين يشكلون لبنات الهرم التنظيمي،

ويتساوى جميع أعضاء الحركة أمام النظام، وأمام القانون الثوري، وهم وإنْ اختلفت مراتبهم التنظيمية ومسؤولياتهم، فإنَّهم يحاسَبون على أساس واحد إيجابيًا أو سلبيًا، ولهذا، فإنَّ على العضو أنْ يعمق الشعور بالتساوي مع الآخرين من الأعضاء[٢١].

إنَّ العضوية في حركة فتح تعني الالتزام بالحركة، والتفاعل معها، والتقيد بتعليماتها، وتنفيذ أوامرها، كما تعني الاقتناع الواعي بخط الحركة، واستراتيجيتها، وطبيعتها، وأسلوبها، وبالتالي؛ تعبئة الجماهير وإقناعها بذلك[٢٢]؛ فإرادة الارتباط عضويًا بحركة فتح يتم التعبير عنها ليس فقط بطلب أو قبول الانضمام لعضوية الحركة، وإنَّما بالإقبال بحماس على هذا الانضمام والعضوية، والاستعداد لتحمل جميع التبعات والتضحيات والمسؤوليات المترتبة عليه، بكل ما يمكن أنْ يعنيه ذلك من مشاق وأضرار ومخاطر وأعباء، والأداء للمهمات التي ستوكل إليه[٢٣].

وقد نصَّت المادة رقم (٧) من النظام الداخلي بأنَّ "العضوية في الحركة حق لكل فلسطيني أو عربي تتوفر فيه شروط العضوية ويؤمن بتحرير فلسطين، ويلتزم التزامًا تامًا بالنظام الداخلي للحركة وببرنامجها السياسي وبجميع لوائحها وقراراتها السياسية والتنظيمية"[٢٤].

يبدو واضحًا أنَّ حركة فتح تتعدى في عضويتها شروط المواطنة الفلسطينية؛ لتسمح حركة فتح بانضمام أعضاء من الدول العربية في صفوفها. ويمكن تفسير ذلك؛ من خلال ما عبّرت عنه الحركة في أدبياتها بشعارها "فتح فلسطينية المنطلق وعربية القلب والعمق، وتحرير فلسطين واجب قومي"[٢٥].

أما عن شروط العضوية في حركة فتح؛ فيشترط لقبول الأعضاء بأنْ لا يقل عمر العضو عن ثمانية عشر عامًا. وأنْ يتمتع بسمعة طيبة ووطنية صداقة، وأنْ لا يكون قد ارتكب جريمة أو جنحة مخلة بالشرف والأخلاق، وأنْ يحترم الشعب وتقاليده الأصيلة، ويعمل على خدمة الجماهير ويحافظ على مصالحها ويصون أمنها، وأنْ يكون مستقلًا غير ملتزم بعضوية تنظيم أو حزب آخر، وأنْ يتمتع بحد مقبول من الوعي والقدرة على تحمل المسؤولية، وأنْ يكون لديه الاستعداد الكافي للبذل والتضحية ونكران الذات، وأنْ يُقسم "قَسَمَ الإخلاص لفلسطين"[٢٦].

وقسمت المادة رقم (٨) العضوية في الحركة إلى نوعين:

١. عضو عامل: وهو العضو الذي اجتاز فترة التجربة المحددة للعضو النصير، وتثبت عضويته عاملًا في الحركة بموجب قرار من لجنة الإقليم أو بترشيح من الأُطر التنظيمية القيادية في الأجهزة المركزية، وبموافقة مفوضية التعبئة والتنظيم، وأعضاء الحركة العسكريين المثبتة عضويتهم في السجلات النضالية للحركة تمَّ تأطيرهم في أُطر تنظيمية خاصة وفقًا لِلائحة حركية خاصة تقدِّمها اللجنة المركزية ويقرها المجلس الثوري، وأعضاء منظمات الأشبال والزهرات والشبيبة أعضاءً عاملين في الحركة بمجرد بلوغهم ثمانية عشر عامًا.

٢. عضو نصير: وهو العضو المرشح للانضمام إلى صفوف الحركة، وتخضع عملية ترشيحه للشروط الآتية:

- أنْ تتم تزكيته من قبل عضوين مَضى على عضويتهما العاملة في الحركة مدة لا تقل عن عام.
- أنْ يجتاز فترة تجربة وإعداد لا تقل عن ستة أشهر، يستوعب خلالها المنطلقات النظرية للحركة، ويؤدي بحماسة ما يعهد إليه من مهام وواجبات نضالية[٢٧].

إنَّ العضويةَ في حركة فتح تعتبر نواة الأُطر التنظيمية، ولأنَّ تطور الحياة التنظيمية في الحركة يستلزم باستمرار النظر في الأطر، وفي تكييفها لموافقة مستلزمات الواقع أو المستجدات بحيث تتيح الفرصة للاستفادة من جميع الأعضاء، واستمرار عضويتهم[٢٨].

ويترتب على العضو في الحركة؛ أنْ يقوم بواجبات عدة، مثل: النضال الدائم لتحقيق مبادئ الحركة وأهدافها، وأنْ يعمل بجد ونشاط لنشر تلك المبادئ والأهداف، وأنْ يوسع قاعدة أنصار الحركة، واستقطاب الكفاءات القيادية من بين أفراد الشعب، وأنْ يعمل على توثيق علاقة الحركة مع الجماهير، والالتزام بالبرنامج السياسي، وتطبيق الخط السياسي للحركة، والحفاظ على وحدة الحركة الفكرية والتنظيمية، ورفض ومقاومة كل التكتلات، وكذلك ممارسة النقد والنقد الذاتي، ولعب دور فعّال في الجلسات التنظيمية وفي العمل التنظيمي والجماهيري.

أما فيما يتعلق بحقوق العضوية؛ فقد حددت المادة رقم (١١) بأنَّ للعضو الحقَ في ممارسة العديد من الحقوق، أهمها: أنْ يكون متساويًا مع جميع أعضاء الحركة في الحقوق والواجبات، وأنْ يتدرج في السُّلم التنظيمي وفق نصوص هذا النظام وعلى أساس الكفاءة والفعالية والإخلاص، وأنْ تتاح له الحرية الكاملة في النقد والاعتراض والاحتجاج والمناقشة والحوار والسؤال ضمن الجلسات التنظيمية وحدها، وأنْ ينتقد أي شخصية قيادية، أو يطلب محاسبتها ضمن التسلسل التنظيمي[٢٩].

يجد الباحث –هنا- بأنَّ عملية اكتساب العضوية داخل حركة فتح مشروطة بالالتزام التام بالنظام الداخلي للحركة، وذلك باجتياز فترة تجربة وإعداد مسبق، يستوعب خلالها الفرد ماهيّة حركة فتح، والمنطلقات الفكرية لها، وتأدية ما يعهد إليه من مهام وواجبات نضالية.

وقد وضّحت المادة رقم (١٣) استمرارية العضوية وانقطاعها وإنهائها، فتستمر العضوية في حركة فتح ما دام العضوَ مستمرًا في ممارسة نشاطاته وقائمًا بواجباته.

وتنقطع العضوية في الحركة إذا توقف العضو عن ممارسة نشاطاته ثلاثة أشهر متوالية دون إبداء سبب مقنع أو إذا طلب العضو التوقف عن العمل، كذلك تنقطع العضوية في حال توقف العضو عن تسديد اشتراكاته الشهرية ثلاثة أشهر متتالية ما دام قادرًا على ذلك، كما وتنتهي العضوية في الحركة إذا اتّخذ قرار بالفصل من اللجنة المختصة نتيجة مخالفات مسلكية أو سياسية أو تنظيمية تستوجب ذلك وتحددها الجهات المخولة بإنهاء العضوية بموجب نظام العقوبات في الحركة[٣٠].

تتسم حركة فتح بأنَّها حركة سياسية شاملة ليس لديها أيديولوجية محددة، لذلك؛ فهي تتمتع بنوع من الهلامية، فهي تجمع تنظيمي جماهيري واسع، ورغم أنَّ هلامية التنظيم كانت ميّزة جعلت منها وعاءً لغالبية الشعب الفلسطيني؛ كونها تحمل مشروعًا تحرريًا – كما تمَّ الإشارة إليه- إلّا أنَّها كانت نقطة ضعف تَحُول دون فاعلية حركتها في غير أوقات الانتخابات، واللافت أنَّ أعداد الأعضاء غير النشيطين لدى فتح يفوق بكثير أعداد الأعضاء الناشطين[٣١].

مما سبق؛ يتبيَّن للدراسة طبيعة الهرم البنائي (الهيكلية) لحركة فتح، بأنها ذات هيكلية تنظيمية طويلة من الناحية الرأسية، حيث تتكون من مجموعة من الوحدات التنظيمية التي ترتبط فيما بينها بعلاقات محددة، وصولًا إلى المستويات العليا في الحركة.

المؤشر الثاني: توزيع السلطة والاختصاص داخل حركة فتح

تؤمن حركة فتح بأنَّ القيادة الجماعية هي الأسلوب الوحيد للقيادة في الحركة، وأنَّ المقصود بالعمل التنظيمي داخل حركة فتح، هو العمل في جميع مستويات حركة فتح؛ المستوى التنظيمي الأعلى (اللجنة المركزية والمجلس الثوري)، والمستوى التنظيمي الوسيط (المؤتمر العام، وقيادات الأقاليم، ثم المناطق)، والمستوى القاعدي (الشعبة، والجناح، والخلية)، حيث تناط المهام التنظيمية الأساسية الثابتة من الناحية التنفيذية بكل من لجان الأقاليم ولجان المناطق، أو مَنْ يقوم مقامهما، ومن ناحية المتابعة والتنسيق مع الأجهزة المركزية المختصة بمكتب التعبئة والتنظيم التابع للجنة المركزية مباشرة.

إنَّ المقصود بالمهام التنظيمية، هي تلك المهام التي من شأنها تنفيذ البرامج الحركية، عبر العمل في جميع مستويات الحركة، بدءًا من الأُطر القاعدية في الحركة، ووصولًا إلى عمل واختصاصات قيادة حركة فتح، لذلك؛ سيتم تناول توزيع السلطة والاختصاص داخل حركة فتح، لجميع مستويات الحركة من الأُطر القاعدية وحتّى قيادة حركة فتح؛ وذلك من خلال المواد المنصوصة في النظام الداخلي.

أولًا: الأُطر القاعدية في الحركة

تتمحور واجبات واختصاصات الأُطر القاعدية في تربية أعضائها تربية ثورية، وتعميق التزامهم وانضباطهم، وتطوير ثقافتهم ووعيهم وخبراتهم، وزيادة فعاليتهم وفق البرامج التي تعدها مفوضية التعبئة والتنظيم، والقيام بالمهام الموكلة إليها، والعمل من أجل تحقيق أهداف الحركة وتجسيد مبادئها، واكتساب ثقة واحترام

الجماهير، ووضع تقارير دورية لنشاطات الأعضاء ترفع في كل لجنة إلى اللجنة الأعلى(٣٢).

فالأطر القاعدية، لها تشكيلاتها التنظيمية القاعدية والهرمية التفصيلية، وتتمحور نشاطاتها التنظيمية في التعبئة وتنفيذ قرارات الهيئات العليا، ووضع البرامج السنوية على مستوى اختصاصها وتواجدها، وإجراء الانتخابات المتعلقة بتجديد هياكلها، وذلك بالرجوع إلى المستويات التنظيمية الوسطى، التي بدورها ترجع إلى المستويات العليا، وفقًا للمواد المنصوص عليها في النظام الداخلي.

ويحق للجنة المنطقة أنْ تُحدِث أي تغيير تقتضيه الضرورة التنظيمية في لجان الأجنحة أو الخلايا، أما أمناء سر الشعب التنظيمية فتعينهم لجنة الإقليم، بترشيح من لجنة المنطقة، حيث جعل النظام الداخلي للجنة المنطقة حق الترشيح، بينما ترك حق التعيين للجنة الإقليم(٣٣).

ثانيًا: لجنة المنطقة

نصَّت المادة رقم (٨٧) من النظام الداخلي "اختصاصات لجنة المنطقة" باعتبارها القيادة التنفيذية في المنطقة التنظيمية، وهذه الصلاحيات مماثلة لصلاحيات لجنة الإقليم في حدود المنطقة(٣٤)، وتقوم لجنة الإقليم باختيار أمين سر لجنة المنطقة من بين الأعضاء المنتخبين وبمصادقة مفوضية التعبئة والتنظيم(٣٥)، وتكون مهامه في المنطقة، نفس مهام أمين سر الإقليم بالنسبة للإقليم(٣٦)، كما أنَّ لجنة المنطقة هي التي تُعيِّن أمناء السّر للخلايا والحلقات والأجنحة، أما أمناء سر الشعب فتعينهم لجنة الإقليم بترشيح من لجنة المنطقة(٣٧).

ثالثًا: لجنة الإقليم

تمارس لجنة الإقليم اختصاصاتها باعتبارها القيادة الميدانية في الإقليم، حيث تقوم بتنفيذ قرارات الأُطر القيادية الأعلى، والإشراف على جميع المؤسسات والأجهزة الحركية التابعة للإقليم، ووضع الخطط المناسبة لقيادة جميع النشاطات في الإقليم، وقيادة شؤون الحركة اليومية في الإقليم، والعمل على سلامة الحركة وتماسكها وتنسيق العمل بين مختلف المناطق التنظيمية، وإعداد الخارطة التنظيمية للأعضاء،

وإبلاغ مفوضية التعبئة والتنظيم بأي تطورات عليها مرة كل ستة أشهر(٣٨)، كما ويسمى أمين سر الإقليم بقرار من اللجنة المركزية من بين القائمة المنتخبة من قبل مؤتمر الإقليم، بالتشاور مع لجنة الإقليم عبر مفوضية التعبئة والتنظيم.

ويمارس أمين سر الإقليم العديد من الاختصاصات، أهمها؛ دعوة لجنة الإقليم للانعقاد وترَؤُّس جلساتها، وفي حالة غيابه يرأس الاجتماع نائب أمين السر، ورفع التقارير الشهرية أو الفورية إلى مفوضية التعبئة والتنظيم باسم لجنة الإقليم، والتوقيع على الكتب والقرارات وأوامر الصرف وفقًا للوائح المالية(٣٩)، وقد درجت اجتماعات مؤتمرات الأقاليم على مناقشة القضايا العامة ليس فقط في الحركة، بل –أيضًا- القضايا التي تتعلق بالأقاليم والمناطق التنظيمية(٤٠).

رابعًا: المؤتمر العام

حددت المادة رقم (١٦) اختصاصات المؤتمر العام لحركة فتح، ونصَّت على أنَّ المؤتمر هو أعلى سلطة في الحركة في حال انعقاده، ويمارس صلاحيات عدة، وهي: مناقشة تقارير اللجنة المركزية وقراراتها وأعمالها ومحاسبتها ومناقشة أعمال الأجهزة والمؤسسات الحركية، وإقرار النظام الداخلي وإجراء أي تَعدٍ عليه بأغلبية ثلثي الحاضرين، وإقرار الأنظمة واللوائح الحركية والبرامج السياسية وغيرها، حجب الثقة عن كل أو بعض أعضاء اللجنة المركزية، ويكون ذلك بأغلبية ثلثي الحاضرين، وانتخاب العدد المطلوب للجنة المركزية للحركة وبالاقتراع السري، وانتخاب العدد المطلوب للمجلس الثوري بالاقتراع السري(٤١).

وتجد الدراسة بأنَّ المؤتمر العام هو أعلى سلطة داخل الحركة في حال انعقاده، ويكتسب أهمية خاصة لاعتبارات عدة، وهي: أنَّه يعتبر أعلى سلطة تشريعية في الحركة، وبأنَّه ينتخب هيئاتها القيادية العليا، واللجنة المركزية، والمجلس الثوري، وأنَّ الحركة تقر فيه برامجها السياسية والتنظيمية.

ويتبيَّن للدراسة بأنَّ المؤتمر العام هو بمثابة برلمان الحركة، والذي يضم جميع كوادر الحركة في جميع أماكن تواجدهم، ويتمتع بالعديد من الصلاحيات الواردة في النظام، أهمها؛ انتخاب أعضاء اللجنة المركزية، وحجب الثقة عنهم، وانتخاب أعضاء

المجلس الثوري، وإقرار النظام الداخلي وإجراء أي تعدٍ عليه، إلّا أنَّ الباحث يجد بأنَّه لا يتم عقد المؤتمر مرة كل خمس سنوات، كما هو وارد في نصوص النظام الداخلي، لانتخاب أعضاء لجنة مركزية جديدة، أو أعضاء مجلس ثوري جدد، أو مناقشة أو استجواب أحد أعضاء اللجنة المركزية للحركة، أو حجب الثقة عنه، بل إنَّ هذا الأمر يرجع إلى قرار رئيس الحركة فقط، وهذا ما يعيب على حركة فتح في عدم التجديد؛ الأمر الذي وصل إلى ما بات يعرف في أوساط الحركة "بتدافع الأجيال".

خامسًا: المجلس الثوري

نصَّت المادة رقم (٢٠) بأنَّ المجلس الثوري هو أعلى سلطة في الحركة حال انعقاده بين دورتي المؤتمر العام، وحددت اختصاصاته، وهي: متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر العام للحركة، ومراقبة عمل الأجهزة المركزية وأوضاع الحركة في الأقاليم عبر لجنتي الرقابة الحركية، وحماية العضوية، ولجنة الرقابة المالية، كما تقوم بمراقبة شؤون الحركة العسكرية بما لا يتعارض مع السرية، ومناقشة قرارات وأعمال وتقارير اللجنة المركزية، وتفسير نصوص النظام الداخلي واللوائح الحركية إذا حصل خلاف على تفسيرها، ومناقشة تقارير اللجان المنبثقة عن المؤتمر العام، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها[٤٢].

ولتكامل عمل المجلس الثوري واللجنة المركزية للحركة يقوم بتشكيل عدد من اللجان متساوية مع مفوضيات اللجنة المركزية، وتتعاون وتتشارك فيما بينها؛ من أجل عملية صنع القرار الذي يصدر في موضوع من المواضيع التي تستدعي ذلك[٤٣]. وحول مدى إلزامية القرارات التي يتخذها المجلس الثوري بالنسبة لباقي الأُطر التنظيمية داخل الحركة، حيث أنَّ هذه القرارات ملزمة بالمطلق، فهي قرارات ملزمة للجنة المركزية، وملزمة أيضًا لكل الأُطر الحركية في جميع الأقاليم.

وفي إطار ما سبق؛ يتبيَّن للباحث بأنَّ المجلس الثوري يُعدُّ هيئة قيادية وسيطة بين اللجنة المركزية والمؤتمر العام، ويتمتع المجلس الثوري في حال انعقاده بأعلى سلطة في الحركة، ومن أهم اختصاصاته؛ متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر العام،

ومراقبة عمل الأجهزة الحركية، وتفسير نصوص النظام الداخلي، واللوائح الحركية إذا حصل خلاف في تفسيرها.

سادسًا: اللجنة المركزية

تُعدُّ اللجنة المركزية بمثابة المؤسسة القيادية للحركة في غياب المؤتمر العام، الذي يُعد أعلى سلطة بالحركة[٤٤]، حيث تمارس اللجنة المركزية صلاحيتها باعتبارها القيادة التنفيذية للحركة[٤٥]، وقد حددت المادة رقم (٥٤) اختصاصات اللجنة المركزية لحركة فتح، ونصَّت على أنَّ اللجنة المركزية تمارس صلاحياتها باعتبارها القيادة التنفيذية للمؤتمر العام، وأهم هذه الصلاحيات هي: قيادة العمل اليومي، وتوجيه سياسات الحركة الداخلية والخارجية والسياسية والعسكرية والمالية، وممارسة مسؤوليات القيادة في مختلف المجالات، وتنفيذ قرارات المؤتمر العام والمجلس الثوري والخطط السياسية والتنظيمية والعسكرية والمالية التي يضعانها، وكذلك تنفيذ البرنامج السياسي المقر من المؤتمر العام، والاطلاع على المخالفات المتعلقة بالانضباط وتطبيق النظام الأساسي واتخاذ الإجراءات اللازمة، وتحقيق التماسك داخل الحركة وعلى تطبيق النظام الداخلي[٤٦].

ويتبين للباحث بأنَّ اللجنة المركزية لحركة فتح المؤسسة الأقوى والأكثر تأثيرًا ونفوذًا في داخل الحركة على المستوى السياسي والتنظيمي، فمعظم مراكز القوى نشأت وتكوّنت داخل اللجنة المركزية؛ نظرًا لحجم التأثير والنفوذ المالي والتنظيمي والسياسي الذي يتمتع به عضو هذه اللجنة.

سابعًا: قيادة حركة فتح

حددت المادة رقم (٤١) اختصاص ومهام رئيس الحركة بأنَّ يتولى رئيس الحركة عددًا من المهام، وهي: رئاسة اجتماعات اللجنة المركزية للحركة، وإدارة جلساتها وفقًا لأحكام اللائحة الداخلية للجنة المركزية، والمصادقة مع أمين سر اللجنة المركزية على محاضر اجتماعات اللجنة المركزية، ومتابعة تنفيذ قرارات اللجنة المركزية بجانب أمين السر[٤٧].

وقد حدد النظام الداخلي اختصاص ومهام نائب رئيس الحركة، فقد نصَّت المادة رقم (٤٢)، بأنْ يتولى نائب الرئيس عددًا المهام، وهي تولي نائب الرئيس مهام رئيس الحركة في حالة غيابه، وإصدار تعميم داخلي حول المواضيع والقضايا التي تمت مناقشتها، وتوزيعها على الحركة من خلال هيئة التعبئة والتنظيم، ورئاسة هيئة التعبئة والتنظيم والإشراف على عمل المفوضيات الأخرى[٤٨].

أما عن اختصاص ومهام أمين السر، فإنَّه وبحسب المادة رقم (٤٣) يتولى دعوة اللجنة المركزية للانعقاد بعد التنسيق مع رئيس الحركة، وإعداد جدول أعمال الاجتماع بالتشاور مع أعضاء اللجنة المركزية، وتدوين وحفظ وتنظيم محاضر الجلسات وجميع الوسائط المتعلقة باللجنة المركزية[٤٩].

وقد أقرَّت المادة (٤٤) بخصوص اختصاص ومسؤوليات نائب أمين السر بأنْ "يتولى مهام أمين السر في حال غيابه"[٥٠]. وتجد الدراسة بأنَّ مهمة أمانة السر في جميع المستويات الحركية التي ذكرت هي التنسيق بين المهام المختلفة في الفترات بين الاجتماعات الدورية، وعلى أساس ذلك؛ فإنَّ صلاحيات أمين سر لجنة الإقليم أو لجنة المنطقة، أو لجنة الشعبة في الحركة، تشتمل بصورة أساسية على صلاحية الدعوة لاجتماعات الإطار المعني، وترأَسُها، وتقوم بإدارة هذه الاجتماعات، وما يتبع ذلك من تنظيم الجلسة الحركية حسب الأصول، والاحتفاظ بمحاضر الجلسات والوثائق، وتوقيع القرارات المتخذة بشكل عام، وتشكيل حلقة الوصل مع الأُطر الأعلى، ومتابعة تنفيذ المهام المختلفة في الفترات بين الاجتماعات. وتعتبر هذه المهام هي أداة ضبط وتوجيه وتفعيل العمل التنظيمي، بحيث يؤدي إلى أحسن تنفيذ للخطط؛ من أجل تحقيق أكبر مردود[٥١].

يلاحظ الباحث التسلسل الهرمي في ممارسة تخصصات وصلاحيات كل مستوى من المستويات، والذي يدل على التنظيم الدقيق داخل حركة فتح، حيث حدد النظام الداخلي الصلاحيات والمهام التنظيمية لكل مستوى من مستويات الحركة، بدءًا من الأُطر القاعدية، وحتّى قيادة الحركة، ورئيس حركة فتح الذي يتحكم بعملية صنع القرار داخل الحركة.

المؤشر الثالث: عملية صنع القرار داخل حركة فتح

تتبوأ عملية صنع القرار الحزبي مكانة بارزة في تحديد نمط الممارسة الداخلية للأحزاب السياسية؛ نظرًا لأنَّها تمكننا من التعرف إلى مدى انفراد المستوى القيادي للأحزاب، أو فئة قليلة داخلها، أو الرئيس على عملية اتخاذ القرارات، ومدى مشاركة الأعضاء ودورهم في هذه العملية، وهو ما يسمح بفهم واضح لطبيعة الممارسات الحزبية الداخلية، وفي إطار دراسة مؤشر صنع القرار في حركة فتح سيتم مناقشة مدى مساهمة البنى الداخلية في حركة فتح في عملية صنع القرار، حيث سيتناول هذا المؤشر الإطار النظري لعملية صنع القرار لحركة فتح، ثم تحليل أساليب عملية صنع القرار داخل الحركة على أرض الواقع.

أولًا: الإطار النظري لعملية صنع القرار داخل حركة فتح

إنَّ لعملية صنع القرار أصولًا في العمل التنظيمي لحركة فتح، وتتوقف هذه الأصول على نوعية القرار ومستواه، فثمة قرارات لا يمكن اتخاذها إلّا من قبل الأُطر المركزية، وخاصة حيال القرار السياسي، وبعضها يتم اتخاذها من المؤتمر العام للحركة، ويمكن للنظام أنْ يعطي بعض الهوامش المحدودة أو المرنة للأطر لباقي المستويات والأُطر والأفراد في الحركة لاتخاذ القرار، وليس فقط تنفيذها، ولكن هذه الهوامش يتوقف - وكما تمَّ ذكره- على مستوى ونوعية القرار[٥٢].

وقد حددت الأنظمة الداخلية لحركة فتح على أنَّها حركة وطنية وثورية، وبأنَّها التنظيم الثوري القائد، وأنَّ الحركة تتألف من جسم واحد متكامل بقيادة واحدة، تتكافأ فيها الحقوق والواجبات[٥٣]، حيث ورد في ديباجة النظام الأساسي لحركة فتح، أنَّ القيادة الجماعية هي الأسلوب الوحيد للقيادة في الحركة، وهذا يعني:

- أنَّ الديمقراطية هي الأساس عند البحث والنقاش واتخاذ القرارات في جميع المستويات التنظيمية.
- أنَّ المركزية الديمقراطية هي الأساس في ممارسة المسؤوليات وتتضمن وحدة العمل والتنظيم والانسجام الفكري والتفاعل السياسي في الحركة.

- أنَّ النقد والنقد الذاتي هما الأساس في التنقية والتصحيح في الحركة، ولا تعتبر العقوبة مطلوبة لذاتها بقدر ما هي وسيلة للتقويم والبناء.
- إنَّ خضوع الأقلية لرأي الأكثرية وخضوع المراتب الأدنى للمراتب الأعلى أساسٌ في تحقيق الانضباط، وتحقيق وجود التنظيم الموحد التصور والفكر والممارسة(٥٤).

بالإضافة إلى ما ورد في ديباجة النظام الأساسي، نصَّت المادة رقم (٣) من النظام الداخلي للحركة بأنَّ المركزية الديمقراطية تعني مركزية التخطيط والقيادة والمراقبة، وليست مركزية التنفيذ، مع توفر حرية المناقشة وحق المشاركة في اتخاذ التوصيات والقرارات؛ وذلك ضمن الأُطر التنظيمية، والتي تتحقق من خلال اتباع أساليب تنظيمية عدة، أهمها؛ ممارسة القيادة الجماعية، وحرية المناقشة، وحق المشاركة في اتخاذ القرار ضمن الأُطر التنظيمية(٥٥)، حيث يقصد بمبدأ المركزية الديمقراطية من الناحية النظرية: "الجمع بين المركزية والديمقراطية داخل الحزب في أنَّ واحد؛ أي: تأمين تطبيق القرار الذي يتم التوصل إليه بعد مناقشات مفتوحة على كل المستويات بطريقة صارمة لكن بموافقة القاعدة"(٥٦).

كذلك، يجب خضوع الأقلية للأكثرية، وخضوع القيادات للمؤتمرات، فمن أصول العملية الديمقراطية لحركة فتح أنْ يتم اتخاذ القرار بالأغلبية، وذلك بأنْ تجري عملية التصويت داخل الأُطر المعنية حول القضايا والمسائل المطروحة، والتي قد تتباين من حولها الآراء، وأنْ يؤخذ بناءً على التصويت بالرأي الذي يحظى بموافقة الأغلبية، وأنْ تلتزم الأقلية به وبتنفيذه، -وأيضًا- فإنَّ من أصول العملية الديمقراطية أنْ تكون سلطة المؤتمرات فوق سلطة القيادات، وبالتالي أنْ تخضع هذه القيادات لها، سواءً من حيث واجب تطبيق كل ما تقرره هذه المؤتمرات، أو من حيث حق المؤتمرات في الحسم والبت في كل القضايا، أو من حيث حقها في محاسبة هذه القيادات(٥٧).

ويشير القيادي في حركة فتح "بكر أبو بكر" إلى ما سبق توضيحه؛ بأنَّ المركزية الديمقراطية في حركة فتح هي الأسلوب الذي يحدد موقع قوة اتخاذ القرار

في الحركة، حيث حاولت حركة فتح خلق نوع من التوازن بين المركزية واللامركزية في سياق مفهوم الديمقراطية المركزية الذي ارتبط فيها بشعار "ديمقراطية الرأي ودكتاتورية التنفيذ"، ولتوضيح أكثر، وباعتبار هذا المبدأ يشكل طبيعة الحياة التنظيمية في الحركة وفي التنظيمات السياسية وخاصة الثورية، التي تعتمد على المركزية الديمقراطية كمبدأ أساسي للإدارة العلمية للتنظيم بما يعني تكامل مفهومي الديمقراطية والمركزية، ففي حين تعني الديمقراطية ضمن المركزية الديمقراطية:

- القيادة الجماعية من خلال هيئة قيادية على رأس موقع العمل التنظيمي.
- انتخاب جميع الهيئات القيادية في التنظيم من أسفل إلى أعلى.
- المحاسبة الدورية للأجهزة التنظيمية، والقيادات.
- الضبط والالتزام التنظيمي الواعي.
- خضوع الأقلية لرأي الأكثرية.
- الالتزام بقرارات الهيئات العليا من قبل الهيئات الدنيا (الأقل مرتبة).
- حرية الرأي ضمن الأُطر، والإبداع والمبادرة، وممارسة النقد.

كما ويكمن جوهر المركزية في:

- وحدة مركزية كاملة ممثلة في هيئة القيادة.
- وحدة تكامل العمل لدى جميع أعضاء التنظيم.
- حق المركز في الإشراف والمحاسبة والمتابعة والتقييم.
- امتثال الأعضاء لأسس الانضباط والالتزام[٥٨].

ثانيًا: التطبيق العملي لعملية صنع القرار في حركة فتح

مما لا شكَّ فيه أنَّ أي قرار يتخذ وينفذ داخل حركة فتح لا بُدَّ وأنْ يؤدي في النهاية إلى تحقيق أهداف الحركة، والتي تعبر عن محور التوجيه السياسي للحركة، لذلك؛ فإنَّ ما سبق يعتبر سردًا نظريًا لعملية صنع القرار داخل الحركة، إلّا أنَّ الواقع والممارسة العملية تختلف عمّا هو مدرج ومكتوب، وعليه ستتطرق الدراسة إلى الدور العملي رئيس الحركة في عملية صنع القرار، وكذلك دور المستويات القيادية، ودور المستويين الوسيط والقاعدي في عملية صنع القرار.

١. دور رئيس حركة فتح في عملية صنع القرار

ينصُّ النظام الداخلي لحركة فتح – وكما تمَّ ذكره سابقًا- على أنَّ رئيس الحركة هو "المسؤول عن رئاسة اجتماعات اللجنة المركزية وإدارة جلساتها والمصادقة على محاضر اجتماعاتها، ومتابعة تنفيذ قراراتها"[٥٩].

وتعتبر اللجنة المركزية الهيئة العليا لصنع القرار الفتحاوي؛ غير أنَّ الواقع يشير إلى أنَّ الرئيس يحظى بوزن معنوي هائل في عملية اتخاذ القرار، حيث تلعب شخصيته والاحترام الذي يحظى به دورًا محوريًا في هذه العملية، فهو رئيس المنظمة والسلطة والحركة، وهو كذلك المرجع النهائي لأي خلاف داخل الحركة أو الحكومة، وقد أتاح هذا المركز المتميز للرئيس القيام بالدور الرئيسي في هذه العملية، والحد من مشاركة المستويات التنظيمية بما فيها القيادية، إنْ أراد[٦٠].

ويرى "جميل هلال" أنَّ عملية صنع القرار داخل حركة فتح اتَّسمت بالمركزية الديمقراطية التي سيطر عليها العامل الفردي، أو دور الفرد القائد، وهذه المركزة في القرارات جاءت من تأثر الحركة بالنموذج الحزبي في الدول الاشتراكية السابقة، حيث اعتمد "النموذج اللينيني" القائم على ما يعرف بالمركزية الديمقراطية، التي تحولت في الممارسة العملية إلى تغطية للممارسة البيروقراطية، ولتغييب قواعد الديمقراطية وفق نظام هرمي تراتبي بيروقراطي يقنن وصول المعلومات بين القاعدة والقيادة، والعكس، كما أنَّه نظام يعمل على تعظيم دور الزعيم أو القائد، وتهميش الفرد عبر ثقافة تُجسد الطاعة والامتثال والخضوع، وتُنكر مبدأ احترام الرأي والرأي الآخر[٦١].

وبناء على ما سبق؛ يمكن القول بأنَّ حركة فتح تعاني من سيطرة الرئيس على عملية صنع القرار السياسي للحركة، وهو ما يؤكد ضعف الممارسة الديمقراطية داخل الحركة لتلك العملية.

٢. دور المستويات القيادية في عملية صنع القرار

تعتبر اللجنة المركزية ثم المجلس الثوري وقاعدة القرار المتمثلة في المؤتمر العام، هي المستويات القيادية في حركة فتح، والتي أشارت الدراسة إليها، وبتحليل القرار يمكن التمييز بين ثلاثة مجموعات:

المجموعة الأولى: وهى التي تساهم بشكل مباشر في صنع القرار، ويلاحظ على هذه المتغيرات غلبة النزعة الشخصانية على دور المؤسسات، -وهنا- يخضع القرار لشكل من أشكال التوفيق والمساومة، والمثال –هنا- واضح على ملف المصالحة، أو توزيع المكافآت كشكل من أشكال الترضية السياسية، وكسب التأييد، ولذلك؛ نسمع في داخل هذه المتغيرات مجموعة الرئيس عباس مثلًا، أو مجموعة الرئيس عرفات، أو مجموعة دحلان.

المجموعة الثانية: هي التي توصف بالقوى المساندة، وهي التي تمثل الأنصار والتابعين والموالين، التي تعتبر القوى الباطنة التي تمد الرئيس بالقوة، -وهنا- يأتي دور المجلس الثوري مثلًا، وهذا ما يُفسر لنا سبب الحرص على تشكيلة وتركيبة موالية من المجلس، والنقابات والاتحادات، -وهنا- تبرز وسيلة توزيع المكافآت والمنافع والمناصب والوظائف القيادية العليا على مستوى الشخص أو عائلته.

المجموعة الثالثة: هي تلك التي توصف بالقوى الضاغطة أو المانعة، وهى بمثابة نتوءات في طريق المجموعة الأولى والثانية، فهي لا تساهم بشكل مباشر في صنع القرار، ولكن يمكن أنْ تقف عقبةً في طريق تنفيذه، ويتم استرضاء بعض الأشخاص بمنحهم منافع سياسية معينة؛ كوظيفة أو منصب لتنفيذ القرار[٦٢].

وتعتبر اللجنة المركزية لحركة فتح، مصدرًا لكل السلطات والقرارات، فهي تتحكم بإدارة الأجهزة الحركية وبنية الحركة، من خلال تنصيبها المسؤولين عن تلك الأجهزة الحركية، وتقديم الموازنات لهم، وتعيينها للقياديين المحليين، في الأقاليم والمنظمات الشعبية، ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وسفاراتها، وحتّى من خلال تسميتها لغالبية أعضاء المؤتمر العام، الذي يتم من خلاله انتخاب أعضاء

المجلس الثوري، وأعضاء اللجنة المركزية، وفي هذه الدوائر كلها تبقى اللجنة المركزية مسيطرة على القرار السياسي والتنظيمي والمالي(٦٣).

٣. محدودية دور المستويين الوسيط والقاعدي في عملية صنع القرار

أشارت الدراسة إلى تركيز السلطة الفعلية لحركة فتح في يد رئيس الحركة، أو فئة قليلة محيطة به، لذلك؛ فمن الطبيعي أنْ ينعكس ذلك على دور الأعضاء فيها، سيَّما المستويين الوسيط والقاعدي، ومع ذلك تعطي الحركة نظريًا دورًا مهمًا ومحوريًا للمستوى الوسيط والمتمثل في المؤتمر العام لها، حيث تقوم تلك المستويات بانتخاب الرئيس ونوابه ويقوم المستوى الوسيط بانتخاب أعضاء اللجنة المركزية (قيادة الحركة) في المؤتمر العام، وإقرار البرنامج الداخلي للحركة.

ويتّضح من العرض السابق؛ أنَّ حركة فتح تعاني من وجود هيمنة واضحة من القادة على عملية صنع القرارات الحزبية المهمة، بالإضافة إلى محدودية مشاركة الأعضاء ضمن المستويين الوسيط والقاعدي، لكن اللافت أنَّ الحركة تحرص على إضفاء الطابع الديمقراطي الشكلي على هذه العملية، لا سيَّما القرارات غير المهمة، مثل: المساهمة في بعض الأنشطة الحزبية والتنظيمية على المستويين والوسيط والقاعدي(٦٤).

ويرى الباحث بأنَّ رئيس حركة فتح يتمتع بمركز متميز، يتيح له القيام بالدور الرئيس في عملية صنع القرار السياسي للحركة، والحد من مشاركة المستويات التنظيمية بما فيها المستوى القيادي، إذا أراد.

كما وتعاني حركة فتح من شخصنة الحركة، والذي يترتب عليه الولاء التام والمطلق من كوادر الحزب وقواعده لهيئاته العليا، خاصة لرئيس الحركة، وبالتالي؛ غياب الثقافة الديمقراطية، وإصدار القرارات بسرعة من قبل قيادة الحزب دون الرجوع للمستويين الوسيط والقاعدي في عملية صنع القرار.

الخلاصة:

يتضح من العرض السابق بأنَّ طبيعة البناء التنظيمي داخل حركة فتح تعبر عن هيكلية ديمقراطية ومتماسكة، فهي تتمتع بتنظيم دقيق ومتماسك، يتكون على شكل هرم ما بين القاعدة والقمة للحركة، مع وجود مجموعة من التنظيمات بينهم على مختلف المستويات، التي تعمل بشكل تدريجي للوصول إلى قيادة الحركة، ولكن في الوقت نفسه فهي تعبر عن هيكلية تنظيمية طويلة من الناحية الرأسية، والتي في النهاية تجعل من عملية صنع القرارات داخل الحركة بطيئة.

أما بالنسبة لتوزيع السلطة والاختصاص في الحركة فتتم بطريقة ديمقراطية عبر الانتخابات في مؤتمرات الحركة.

أما عن عملية صنع القرار فهو يعاني من التركيز في يد رئيس الحركة، أو قلة بجانبه من أعضاء اللجنة المركزية، ويعود ذلك إلى الدور المحوري والمميز للرئيس، حيث منحت الحركة عمليًا على أرض الواقع صلاحيات واسعة له في عملية صنع القرار.

ويجد الباحث بأنَّ عملية صنع القرار في حركة فتح تعتبر عاملًا رئيسيًا ومؤثرًا في احتمالية تراجع وضعف دور الحركة مستقبلًا، والبديل لذلك هو تفعيل المؤسساتية على حساب الشخصانية، وتفعيل عمليات الرقابة والمحاسبة، والحيلولة دون تركز السلطات في يد شخص الرئيس، فبقدر فعالية مؤسسات الحركة ورؤيتها السياسية، وتوفر الأُطر الناظمة والحاكمة للحركة، وترشيد القرار السياسي لحركة فتح، بقدر ما تستنهض الحركة دورها المستقبلي في قراراتها ومخرجاتها.

المراجع:

(١) منصور أبو كريم: **الأزمة البنيوية في حركة فتح وآليات معالجتها دراسة تحليلية لواقع الحركة ومستقبلها**، منشورات مركز رؤية للدراسات السياسية والاستراتيجية، غزة، فلسطين، الطبعة الثانية، ٢٠١٧، ص٤٦.
(٢) عثمان أبو غربية: **مفاهيم وآليات في العمل التنظيمي**، دار خليل الوزير للطباعة والنشر، رام الله- فلسطين، الطبعة الأولى، ١٩٩٩، ص٢١.
(٣) عصام عدوان: **حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح ١٩٦٩-١٩٨٣**، الكتاب الثاني، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، رسالة دكتوراة منشورة، ٢٠١٠، ص٥٥.
(٤) **النظام الداخلي لحركة فتح**، المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها النظام، مؤتمر حركة فتح السادس، بيت لحم- فلسطين، ٢٠٠٩، **المادة (٣٩)**، ص٣٢.
(٥) صبحي عسيلة؛ وآخرون: **الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة**، (تحرير صبحي عسيلة)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٢٧.
(٦) **النظام الداخلي لحركة فتح**: **المادة (١٨)**، (مرجع سبق ذكره)، ٢٠٠٩، ص٢٣.
(٧) المرجع السابق، **المادة (١٩)**، ص٢٣:٢٤.
(٨) المرجع السابق، **المادة (٢١)**، ص٢٥.
(٩) **تعيين غنيم وفاروق القدومي والزعنون أعضاء في اللجنة المركزية لحركة فتح**، معلومات نشرت على الموقع الإلكتروني: رام الله الإخباري، تاريخ النشر: ٢٠١٦/١٢/٢، على الرابط: https://ramallah.news/post
(١٠) عصام عدوان: **حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح ١٩٦٩-١٩٨٣**، الكتاب الثاني، (مرجع سبق ذكره)، ص٥٠.
(١١) صبحي عسيلة؛ وآخرون: **الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة**، (مرجع سبق ذكره)، ص٢٧.
(١٢) **النظام الداخلي لحركة فتح: المادة (١٤)**، (مرجع سبق ذكره)، ٢٠٠٩، ص٢٠.
(١٣) المرجع السابق، **المادة (١٧)**، ص٢٢.
(١٤) عصام عدوان: **حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح ١٩٦٩-١٩٨٣**، الكتاب الثاني، (مرجع سبق ذكره)، ص٤٤.
(١٥) **النظام الداخلي لحركة فتح**: **المادة (٥٧)**، (مرجع سبق ذكره)، ٢٠٠٩، ص٤١.
(١٦) المرجع السابق، **المادة (٦٤)**، ص٤٥.
(١٧) **النظام الداخلي لحركة فتح: المادة (٧٧)**، (مرجع سبق ذكره)، ٢٠٠٩، ص٥٠.
(١٨) المرجع السابق، **المادة (٧٨)**، ص٥١.
(١٩) المرجع السابق، **المادة (٧٩)**، ص٥١:٥٢.

(٢٠) **النظام الأساسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"**: **ديباجة النظام الأساسي**، مكتب الشؤون الفكرية والدراسات لحركة فتح، دمشق، ١٩٦٨، ص١١.
(٢١) **المسلكية الثورية لحركة فتح**: **الصدق والأمانة ـ المساواة**، مكتب الشؤون الفكرية والدراسات لحركة فتح، وثيقة غير منشورة، (بدون تاريخ)، ص٣٧.
(٢٢) **الجلسات الحركية لحركة فتح (١-١٢)**: **معنى العضوية**، مكتب الشؤون الفكرية والدراسات لحركة فتح، وثيقة غير منشورة، (بدون تاريخ)، ص٦.
(٢٣) عثمان أبو غربية: **التنظيم بين النظرية والتطبيق في تجربتنا**، (بدون دار نشر)، ١٩٨٥، ص٨٥.
(٢٤) **النظام الداخلي لحركة فتح**: **المادة (٧)**، (مرجع سبق ذكره)، ٢٠٠٩، ص١٢.
(٢٥) **البرنامج السياسي المقرَّر من المؤتمر العام السادس لحركة فتح**، بيت لحم- فلسطين، ٢٠٠٩، ص١٠.
(٢٦) **النظام الداخلي لحركة فتح**: **المادة (٩)**، (مرجع سبق ذكره)، ٢٠٠٩، ص١٣:١٤.
(٢٧) المرجع السابق، **المادة (٨)**، ص١٢:١٣.
(٢٨) عثمان أبو غربية: **مفاهيم وآليات في العمل التنظيمي**، (مرجع سبق ذكره)، ص٢٩.
(٢٩) **النظام الداخلي لحركة فتح**: **المادة (١١)**، (مرجع سبق ذكره)، ٢٠٠٩، ص١٤:١٥.
(٣٠) المرجع السابق، **المادة (١٣)**، ص١٧:١٨.
(٣١) **أزمة الديمقراطية في الحركات السياسية الفلسطينية من العام ١٩٩٣ إلى العام ٢٠١٢**، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، رسالة دكتوراة غير منشورة، ٢٠١٦، ص٨٦.
(٣٢) **النظام الداخلي لحركة فتح**: **المادة (٩٢)**، (مرجع سبق ذكره)، ٢٠٠٩، ص٥٧.
(٣٣) عثمان أبو غربية: **مفاهيم وآليات في العمل التنظيمي**، (مرجع سبق ذكره)، ص١٤٨:١٤٩.
(٣٤) **النظام الداخلي لحركة فتح**: **المادة (٨٧)**، (مرجع سبق ذكره)، ٢٠٠٩، ص٥٤.
(٣٥) المرجع السابق، **المادة (٨٠)**، ص٥٢.
(٣٦) المرجع السابق، **المادة (٨٥)**، ص٥٤.
(٣٧) المرجع السابق، **المادة (٩٠)**، ص٥٥.
(٣٨) المرجع السابق، **المادة (٦٦)**، ص٤٦:٤٧.
(٣٩) المرجع السابق، **المادة (٧١)**، ص٤٨.
(٤٠) عثمان أبو غربية: **مفاهيم وآليات في العمل التنظيمي**، (مرجع سبق ذكره)، ص١٤٨:١٤٩.
(٤١) **النظام الداخلي لحركة فتح**: **المادة (١٦)**، (مرجع سبق ذكره)، ٢٠٠٩، ص٢١:٢٢.
(٤٢) المرجع السابق، **المادة (٢٠)**، ص٢٤:٢٥.
(٤٣) المرجع السابق، **المادة (٣٣)**، ص٢٨-٣٠.
(٤٤) عبير ياسين؛ محمد جمعة: **منظمة فتح ومنظور التسوية السياسية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٢٧.
(٤٥) النظام الأساسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، مكتب الشؤون الفكرية والدراسات لحركة فتح، تونس، ١٩٨٩، ص١٣.

(٤٦) **النظام الداخلي لحركة فتح**: **المادة (٥٤)**، (مرجع سبق ذكره)، ٢٠٠٩، ص٣٧-٣٩.
(٤٧) المرجع السابق، **المادة (٤١)**، ص٣٢.
(٤٨) المرجع السابق، **المادة (٤٢)**، ص٣٣.
(٤٩) المرجع السابق، **المادة (٤٣)**، ص٣٣.
(٥٠) المرجع السابق، **المادة (٤٤)**، ص٣٣.
(٥١) **وثيقة المهام الحركية الثابتة**، حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، مكتب التعبئة والتنظيم، وثيقة غير منشورة، (بدون تاريخ)، ص٣-٦.
(٥٢) عثمان أبو غربية: **مفاهيم وآليات في العمل التنظيمي**، (مرجع سبق ذكره)، ص٣٤٧-٣٥٠.
(٥٣) ماجد كيالي: **فتح ٥٠ عامًا قراءة نقدية في مآلات حركة وطنية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر؛ والمركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)، مؤسسة الناشر للدعاية والإعلام، رام الله، فلسطين، ٢٠١٦، ص٦١.
(٥٤) النظام الأساسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح": **ديباجة النظام الأساسي**، (مرجع سبق ذكره)، ١٩٦٨، ص١٠:١١.
(٥٥) **النظام الداخلي لحركة فتح**: **المادة (٣)**، (مرجع سبق ذكره)، ٢٠٠٩، ص٨.
(٥٦) وحيد عبد المجيد: **أزمة الديمقراطية في الأحزاب المصرية دراسة في أنماط التنظيم وإدارة الخلاف وصنع القرار**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٥١.
(٥٧) عثمان أبو غربية: **التنظيم بين النظرية والتطبيق في تجربتنا**، (مرجع سبق ذكره)، ص٧٩.
(٥٨) بكر أبو بكر: **الهيكل التنظيمي ومهمات المسؤول التنظيمي**، معلومات نشرت على الموقع الإلكتروني: موقع الكاتب بكر أبو بكر، على الرابط:
http://www.bakerabubaker.info/page-34.html
(٥٩) **النظام الداخلي لحركة فتح**: **المادة (٤١)**، (مرجع سبق ذكره)، ٢٠٠٩، ص٣٢.
(٦٠) إيهاب أبو منديل: **أزمة الديمقراطية في الحركات السياسية الفلسطينية من العام ١٩٩٣ إلى العام ٢٠١٢**، (مرجع سبق ذكره)، ص٩٠.
(٦١) جميل هلال: **التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني**، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن"، رام الله- فلسطين، ٢٠٠٦، ص٣٢.
(٦٢) ناجي شراب: **فتح والقرار السياسي**، معلومات نشرت على الموقع الإلكتروني: وكالة أمد للإعلام، تاريخ النشر: ٢٠١٦/١١/٢٨، على الرابط:
https://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=148239
(٦٣) إيهاب أبو منديل: **أزمة الديمقراطية في الحركات السياسية الفلسطينية من العام ١٩٩٣ إلى العام ٢٠١٢**، (مرجع سبق ذكره)، ص٩١.
(٦٤) المرجع السابق، **المادة (٤١)**، ص٩٢:٩٣.